الفصل السابع

عوامل النهوض بالمدرسة

عرضنا في الفصول السابقة صورة لما تحاول التربية الحديثة أن تقوم به، وقارنا هذه الصورة بالصورة التي كانت عليها التربية عام ١٩٠٠، ولكن إذا قلنا إن مستوى جميع المدارس في أمريكا يصل إلى مستيو هذه المدرسة الحديثة فلن تكون هناك حاجة لمثل هذا الكتاب، إلا أنه يجب أن ننظر إلى المستقبل بعين الثقة، كما يجب أن نعتقد اعتقادًا راسخصا بأن المدارس الأمريكية العامة يمكنها – باعتبارها المدرسة التي عهدنا إليها بحمل مشعل النور– أن تنمى أفرادًا أكفاء وشعبا منتجا يستطيع مواجهة مشكلات المستقبل.

غير أن الموقف الذي نواجهه ليس على هذا النحو لسوء الحظ، فإن عدد المدارس الحديثة التي تطابق الصورة التي وصفناها يعتبر قليل جدا في أمريكا، فتوجد بعض المدارس الحديثة التي تساير التقدم بينما يعتبر الكثرة من المدارس من النوع المتخلف، أما العدد الكبير من المدارس يعتبر في تقدمه وسطا بين هذين النوعين، وبعض هذه المدارس يميل إلى الإسراع نوعا ما بينما يميل بعضها إلى الابطاء في تقدمه نحو تربية تقوم أساليبها وأغراضها على نتائج العلم التي تمخض عنها القرن العشرون، وقد أظهرنا أن الأدوات التي يجدها المدرس طوع بنانه قد تحسنت تحسنًا كبيرًا في ضوء

الفهم العلمى الجديد لعملية التعلم، كما أظهرنا أن العمل الذي يواجه المدارس في الوقت الحاضر يعتبر عملا أكثر تعقيدا من ذلك العمل البسيط الذي كان يواجه مدرسة عام ١٩٠٠ وذلك نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في كيان الأمة.

ومع ذلك فإن وجود بعض المدارس الحديثة يعتبر حقيقة مشجعة لنا كما أنه يشير إلى العمل الضخم الذي يواجهنا: فعلينا أن نزيد عدد هذه المدارس الحديثة، وعلينا أيضا أن نبحث عن الوسائل التي تحرز إمكانيات أفضل المدارس حتى تصبح أفضل مما هي عليه الآن، لأن أحسن المدارس التي تجد في الوقت الحاضر تقف في منتصف الطريق بين تربية عام ١٩٠٠ ونوع التربية الذي سوف يظهر في الأعوام المقبلة.

ويمكننا أن نواجه هذا العمل بثقة وفي الحقيقة يوجد لدينا طرق تعيننا على إنجاز هذا العمل، إذ يوجد لدى رجال التعليم أنفسهم أشياء تساعدهم على القيام بمجهود نحوه كما يتوفر للشعب نفسه طرق تمكنه من تقديم المساعدة.

وقد ظهرت مجموعة من الداراسات، في خلال الاثنتا عشرة سنة الماضية، كان غرضها العام البحث عن العوامل التي تخلق المدارس الجيدة: وجاءت النتائج الأولى مذهلة، فقد ظن الناس أن ما تحتاج إليه لإيجاد مدارس جيدة هو إقامة مبانى جديدة وتلقين المدرسين الطرق الحديثة ووضعهم تحت إشراف مفتشين يعرفون جميع الإجابات، وعندئذ يتحقق الحلم ويصبح لدينا مدارس جيدة، إلا أن هذه الدراسات قد كشفت عن وجه آخر للمشكلة.

إن إنماء المدارس الجيدة يشبه زراعة القمح، فإذا كان هنالك بعض العوامل التي تؤثر على جودة محصول القمح مثل توافر كمية كافية من النتروجين والبوتاس وغيرها من العناصر الكيماوية في التربية، ومثل توافر الماء الكافي،، وأشعة الشمس المناسبة، ووقت كاف يسمح بالنمو، فإن العوامل التي تحدد نوع المدرسة تعتبر أكثر من هذه العوامل التي تحدد نوع محصول القمح، والواقع أننا نجد مناطق كثيرة في أمريكا تحاول أن تنمى مدارس «التربية السوداء، «أي المدارس الحديثة» في مناطق ذات مناخ جاف «أي في المناطق التي لا تتوافر فيها الإمكانيات اللازمة».

قوة التربية

من أهم العوامل التي تؤثر على المدارس الصورة التي توجد في أذهان الشعب عن القوة الحقيقية للتربية، وقد قال نوح وبستر منذ مائة وخمسين عامًا «إنه يجب استخدام القوة الكاملة للتربية في الديمقراطية، ونحن لا نملك الآن إلا أن نعتقد أن آفاق وبستر كانت أبعد من صورة المدرسة التي وجدت في زمنه إذ كان يعبر عن مثل أعلى للتربية يقفز بالناس إلى المستقبل البعيد، وهو في ذلك يشبه أولئك المتنبئين الذين يظهرون في ميدان العلوم والإنسانيات، ومع ذلك فإننا نحتاج اليوم إلى أكثر من هذه الصورة التي تخيلها وبستر، فإذا كان الشعب ينظر إلى التربية على أنها فترة يتمتع بها الإنسان بالراحة بين طفولته وحصوله على وظيفة فإن المدارس سوف لا تفيد المجتمع شيئا كثيرا حيث إن الأغراض التربوية سوف تقتصر على تزويد النشء بعدد قليل من الحيل القائمة على تعليم الكتاب خلال أشهر الشتاء التي تعتبر فترة فراغ بين أشهر الحصاد في الخريف وأشهر

حرث الأرض في الربيع، وبهذا تصبح التربية بمثابة عمل ثانوى لا ينال إلا قدرا ضئيلا من المال، كما أن الناس الذين سوف يقومون بالتدريس قد يكونون من هؤلاء الذين ينتظرون الزواج، فإذا كانت هذه الصورة هي التي يتصورها الشعب لنوع المدرسة فإنها تمثل صورة المدارس المتخلفة، أما عندما تصبح النظرة إلى التربية أكثر أهمية وأبعد مغزى من تلك النظرة فإن المدارس سوف تصبح أفضل مما نتوقع أن تكون عليه.

إن المدارس تستجيب استجابة تامة للشعب، فإذا ما سأل الشعب أسئلة صادرة عن وجهة نظر محدودة قاصرة مثل «لم لا يحضر جونى كتبه إلى المنزل؟» أو «لم لا يعمل التلاميذ في الفصول بدلا من تجوالهم في أنحاء المدينة؟» فإن المدارس تميل إلى التاستجابة لمثل هذه المطالب التي تتسم بالمراوغة والقصور، ولكن هب أن الشعب يسأل: «لماذا لا توفر مدارسنا الخبرات أمام أطفالنا فتنتظم لهم الأندية والرحلات وزيارة المتاجر والمعامل وتشجعهم على أنواع النشاط الاجتماعي؟».

والمدارس تميل إلى النهوض بنفسها والوصول إلى هذه الآفاق التقدمية إذا ما رغب الشعب فيها، ولهذا يجب ألا نقف جامدين إزاء حالة المدارس المتخلفة التي يرثى لها، إذ يمكننا أن نقوم بشيء نحوها، فإذا كانت صورة التربية القديمة التي توجد في أذهاننا تغلب على ما يوجد في المدارس في المناطق المحلية فإننا نستطيع أن نغير فيها عن طريق ما نوجهه من أسئلة وما نقوم به من أحاديث مع أفراد الشعب، كما نستطيع أن نتحكم في الموقف وأن نوجهه دون أن ننتظر ما يمكن أن تقوم به العاصمة «واشنطن» من عمل، فالمدارس لا تزال في أيدى الشعب – ولاشك أن هذه المدارس

التي تديرها المجالس المحلية تعتبر من أحسن مدارس المناطق المحلية حتى في هذا العصر الذي توجد فيه الحكومة المركزية.[١]

ويميل بعض المواطنين الذين يهتمون بتحسين التربية إلى استعمال وسائل الضغط على الإدارة المدرسية وهؤلاء قد يسعون إلى القيام ببعض الخدمات أو إلى تغيير في القانون الذي قد يؤثر على التربية أو إلى التغيير في الميزانية، وقد يتضمن هذا الاتجاه غالبا وسائل مهمة لتحسين التربية، فقد يعتبر ضغط الجماعة الوسيلة الواضحة الوحيدة في مجتمع لا يسمح فيه الإطار القانونى لشلعب أن يؤثر بسهولة على المدارس، إلا أنه كثيرا ما يقتصر اهتمام هذه الجماعات التي تستعمل وسائل الضغط، على فرض مواد خاصة أو تقديم خدمات من نوع خاص، هذا إلى أن خبرات مديري

---

(١)تعتبر التربية في الولايات المتحدة الأمريكية من اختصاص الولايات وليس من وظيفة الحكومة الفيدرالية المركزية فإن المادة العاشرة من الدستور الأمريكي تنص صراحة على مسئولية كل ولاية وحقها في تنظيم جهازها التربوي وذلك تحقيقا للديمقراطية التي تقوم على تشجيع الحكم الذاتي الذي يكفل المسئولية، والتكيف والمرونة، وبذلك تعتبر التربية من وظيفة الولاية، وتعمل الولاية على توزيع هذه السلطة على المناطق المحلية، ويشرف على التعليم في كل منطقة محلية «مجلس المدرسة» «**School of Baord**» برئاسة مراقب **Superintendent** وأعضاء هذا المجلس من أهالى المنطقة ويختارون بالتعيين أو بالانتخاب ووظيفته الإشراف على أنواع التعليم في المنطقة، وعلى تخطيط المناهج، وهو يعين المدرسين ويفصلهم، ويقرر الضرائب، ويشرف على أبنية المدارس، أما «مجلس التربية» في الولاية **State Department of Education** فيعين بعض أعضاءه وينتخب بعضهم الآخر من أهالى المناطق المحلية، ورئيس هذا المجلس إما أن ينتخب أو يعين من أعضاء المجلس ويسمى مدير التعليم **Commissioner of Education**، ووظيفة هذا المجلس الإشراف على السياسة العامة للتعليم في الولاية والتفتيش عليها، وجمع المعلومات، وتوزيع الأموال على المدارس توزيعًا يكفل رفع مستوى التعليم في جميع الولايات والمناطق المحلية، وتنسق السياسة القومية، وإعداد النشرات والإحصائيات، والاتصال بالخارج، وتنظيم المؤتمرات التربوية ونشر المعلومات التربوية.

المدارس مع مثل هذه الجماعات لم تكن مرضية مما أدى إلى انتشار ما نسميه «بالخجل من الشعب» بين هؤلاء المديرين، وعلى الرغم من هذا كله فإن الميدان الذي يمكن للشعب أن يؤثر فيه على المدارس يعتبر أوسع من هذا العمل الضيق الذي تقوم به مثل هذه الجماعات الضاغطة [1] .

ويقال أحيانا، إنه ينبغى ألا يحال الشعب التأثير على المدارس، وتذكر لذلك أسباب مختلة مثل القول: «إن المربين قد دربوا ليقوموا بوظائفهم وهم خبراء في عملهم أما الشعب فإنه لا يعرف شيئا عن التربية، ولهذا يجب ألا يحاول التدخل فيها، هل يتدخل الشعب في شئون الطلب وتطوره؟».

وقد تبدو وجهة النظر هذه قاصرة ضيقة فإن التعليم العام يعتبر من خلق الشعب على عكس المهن الأخرى، فقد قامت المدارس على أساس رغبة الشعب ولخدمة مصالح الشعب، كما كان يقوم على إدارة المدارس في أول الأمر أفراد من الشعب حتى إن المدارس تعتبر الآن ذات صبغة شعبية من حيث طرق تمويلها، فمن الوهم إذن أن ندع هؤلاء الذين ينفقون على الأموال على المدارس يجهلون الأغراض التي تخدمها هذه المدارس

---

(١)إن قيام «مجالس المدرسة» على سلطة الشعب تجعل التربية في الولات المتحدة تتأثر بالاختلافات التي يمتاز بها الشعب الأمريكى، إذ تجد في المناطق المحلية وفي الولايات جماعات دينية ووطنية واقتصادية تختلف في اتجاهاتها وأهدافها، ويظهر أثر هذا الاختلاف في عملية الانتخاب لهذه المجالس كما تظهر في سياسة بعض المناطق من حيث فرض الضرائب أو وضع المناهج أو اختيار المدرسين، فقد ترغب جماعة دينية ذات مذهب معين في تأكيد مادة وقد تختلف معها جماعة اقتصادية ذات مذهب اقتصادى معين وهكذا.
ويحاول البعض علاج هذا الموقف بتشجيع الناس على اختيار أفضل العناصر وأحسنها بصرف النظر عن هذه الاختلافات حتى لا تستعمل كل جماعة وساذل الضغط لتنفيذ رغباتها.

فإنها تؤثر في جميع أفراد الشعب وتتصل بهم من جميع النواحى – فهي تتصل بهم باعتبارهم تلاميذ أو آباء أو موظفين يعملون لخدمة التلاميذ.

وكثيرا ما يذكر سبب آخر لإبعاد الشعب عن التأثير على المدارس وهو «أن الشعب يعتبر جاهلا كبيراً بالطرق الجديدة في التربية لدرجة لا تمكنه من المشاركة في التخطيط التربوي»، إلا أننا نعرف أن كثيراً من الأساليب المدرسية الجيدة تعتبر بديهية إذا ما فهمت في ضوء المباديد الأساسية بالصورة التي حاول هذا الكتاب أن يعرضها، ولاشك أنه إذا ما فهم أفراد الشعب هذه المباديء الأساسية فإنهم يستطيعون أن يكونوا وجهة نظر سليمة نحوما يجب أن تقوم به المدارس، ولاشك أيضا أن يمكن الاعتماد إلى حد كبير على الرجال والنساء، الذين ساهموا في خلق التقدم التكنولوجى والتجارة والعلم الحديث، في خلقتربية حديثة، كما يمكن الاعتماد في تقديم الكثير من العمل لتخطيط مراحل التربية ونشاطها على الرجال والنساء الذين يعملون في المحال والمتاجر والمكاتب والذين يتعاملون مع الصغار والكبار، والذين يختبرون قدراتهم ويدربونها في أنواع الأعمال المفيدة ويلاحظون تقدمهم ويعلمونهم على استعمال الأدوات الجديدة في العمل والصناعة.

ليس من الضروري أن يفهم جميع العامة جميع التفاصيل المتصلة بالميدان للتربوى وما فيه من تقدم، فإن هذا في الواقع هو الميدان المهنى للمدرس المتخصص إلا أنهم يحتاجون إلى فهم كاف يعطيهم صورة عن قوة التربية الكاملة، وقد يظهر تأثير ميلهم واهتمامهم بعد ذلك بالمدارس عن طريق ما يتوقعون أن تقوم به الدراسة نحو النشء ونحو المجتمع، كما تظهر

في المطالب التي يعرضونها على القائمين بإدارة المدرسة وفي الأسئلة التي يوجهونها للمدرسين وفي الاقتراحات التي يقترحونها في اجتماعات غير رسمية، وبذلك يمكن أن نقول إن وجهة النظر التي تبعد الشعب عن المساهمة في التخطيط في شئون التربية تبدو غير ديمقراطية إذ أنه يكفي أن نقول إنه في المجتمعات المحلية التي تظهر فيها المساهمة الشعبية والتعاون الشعبي تتحسن المدارس وترتقى.

المدارس في المدن الكبيرة

ليس من السهل التأثير على موقف المدارس في المدن فإن بعض هذه المدارس تعتبر ضخمة جداً لدرجة لا تمكنها من القيام بعملها على نحو عال من الكفاءة، ذلك أن حجم المدرسة يعتبر عاملا من العوامل التي توثر على نوع التربية في المدرسة، حقا تستطيع المدرسة الكبيرة أن توفر لشبابها بعض أنواع التدريب المهني والتدريب الخاص وغيرها من الخدمات، وتبدو مثل هذه الخدمات بعيدة من متناول مدارس المناطق المحلية الصغيرة، إلا أنه يمكن أن تقوم هذه المدارس في المناطق المحلية الصغيرة بما تقوم به مدارس المدن الكبيرة من خدمات وذلك إذا ما تعاونت بعض المناطق المحلية مع بعضها وإذا ما اتحدت في سبيل توفير هذه الخدمات [1]

([1])على الرغم من أن الولاية تعتبر الوحدة القانونية التي لها الحق في إدارة المدارس. فإن الولايات في أمريكا خولت المناطق المحلية هذه السلطة حتى أصبحت كل منطقة محلية تدير مدارسها على أساس الحكم الذاتي، ويعتقد الناس أن ذلك هو الطريق الذي يحمي المدارس في المناطق من السياسات المتقلبة التي تظهر في نطاق الإدارة الحكومية في الولايات أو في الدولة، وقد أصبح في الثماني والأربعين ولاية الأمريكية ٦٣٠٠٠ منطقة محلية مدرسية، وتتباين هذه المناطق في حجم مدارسها وفي عدد تلاميذها كما تختلف في مدى ما يتوفر في كل منها من إمكانيات وأموال، وقد ظهر أن بعض المناطق الفقيرة، القليلة السكان، لا تستطيع أن توفر

وتتعثر التربية في المدينة الكبيرة لأنها تقوم على أساس مركزي بخلاف ما يوجد في الأماكن الأخرى في أمريكا وهي تشبه في هذا الموقف حالتك بالنسبة لشخص آخر يعيش في عاصمة الولاية حيث يدير مدارس القرية اليت تعيش فيها عندئذ لا يسمع صوتك وينعدم إشرافك عليها ولا تجد من يجيب على أسئلتك إذ يتجنب المدير الإجابة على مطالبك بقوله : «أنا آسف فإن هذا الطلب خارج عن نطاق سلطتي ولابد لك أن تذهب للمركز الرئيسي» على حين أنك لاتستطيع أن تتصل بذلك الرجل الذي يوجد في المركز الرئيسي والذي يصدر القرارات مما يؤدى بك في النهاية إلى التسليم بذلك الوضع.

وبعبارة أخرى يمكن القول إنه لا يوجد في المدينة الكبيرة التبادل والتعاون بين المدرسة والشعب، هذا التبادل وبعبارة التعاون اللذان يحدثان بطريقة طبيعية في المناطق الصغيرة حيث تعكس المدارس ما يراه الناس من آراء في التربية.

وإذا كان النظام المركزي في إدارة المدارس يسهل على القائمين على التعليم، القيام بأعمالهم دون أن يشعروا بقلق نحو ما يراه الشعب من

مدارس جيدة، كما ظهر أن المناطق المحلية في الريف يغلب عليها المدارس ذات المدرس الواحد بينما تضم مدارس المدن الآلاف من المدرسين والملايين من التلاميذ، ورغبة في النهوض بالمدارس ولاسيما في الريف اتجهت الجهود نحو ادماج مدارس بعض المناطق في مدارس مناطق مجاورة وتوحيد الإدارة في مجالس تقوم بدور الوسيط بين المناطق المختلفة الموحدة إداريا، ويقوم هذا الاتجاه على الرغبة في خلق بوحدات إدارية كبيرة تستطيع توفير برامج تربوية جيدة بأموال معقولة وبذلك يمكن مساعدة المناطق الفقيرة والنهوض بالمدارس الرديئة، على أن هذا الاتجاه يحرص على عدم وجود وحدات كبيرة جدا تؤدى إلى أن يفقد الناس الاهتمام بالمدارس أو إلى ابتعادهم عنها.

معتقدات وآراء فإن هذا النظام نفسه يجعل من السهل عليهم أن يركنوا إلى الدعة بينما يوجد مواطنون يقظون يطالبون بمدارس أفضل.

وقد أمكن علاج هذا الموقف كما أمكن النهوض ببعض المدارس في بعض المدن بفضل نظار بعض المدارس الذين حرصوا على اكتساب ثقة الشعب والذين حرصوا على أن يثق بهم الشعب، ولاشك أن مثل هذه الجماعات المحلية تستطيع أن تحقق نتائج كثيرة بعيدة المدى في المدن الكبيرة إذا ما تعاونت مع الناظر وإذا ما اجتمعت معه اجتماعات غير رسمية، وتظهر هذه النتائج وتتحقق بصفة خاصة إذا ما كانت هذه الجماعات من الناس تعبر عن مصالح المواطنين في البيئة المباشرة التي توجد فيها المدارس، وقد وجدت مثل هذه الجماعات أن لديها عناصر كثيرة من القوة تمكنها من القيام بنشاط في مطقها المحلية تساعد على النهوض بمدارسها مع الاحتفاظ باستقلالها عن الأساليب التي توجد في المركز الرئيسي.

ومن ناحية أخرى تعتبر كثير من مدارس المناطق صغيرة جدا، وتضم هذه المدارس حوالي عشرين في المائة من الأطفال، كما أن هذه الأحياء لا يوجد فيها إلا عدد قليل من التلاميذ من المدرسين، حتى أنها لا تستطيع أن توفر سلسلة متكاملة من الخبرات التعليمية، كما يوجد فيها عدد قليل من المواطنين لا يمكنهم توفير التبادل الفكري الذي يعتبر ضروريا لإنماء سياسة تعليمية سلمية إلا أنه يمكن التغلب على هذه العقبة وإصلاح الموقف عن طريق ادماج المناطق وضم بعضها إلى البعض الآخر حتى يتحقق التنسيق من الناحية الإدارية.

العوامل التي تساعد على نمو المدارس الجيدة

إذا فهم الشعب المبادئ التي توجد في ميدان التربية فإنه يمكن للعوامل التي تساعد على إيجاد مدارس جيدة أن تؤدى إلى ثمرة طيبة، ويتطلب معالجة هذه العوامل عملا من جانب الشعب كله وذلك لأنه ليس في إمكان جماعة ما أن تحدث بمفردها تغيرات في المدارس سواء كانت هذه الجماعة من المدرسين أو غيرهم.

والواقع أن المدارس تميل إلى أن تكون على مستوى أفضل في المجتمعات المحلية التي يرتفع فيها المستوى التربوى للشعب، كما تظهر هذه المدارس في المجتمعات التي توجه فيها الوظائف نحو المهن مثل المهن الفنية والمهن التجارية التي تتطلب مهارات عالية، والمهن التي لا يدخلها إلا المهرة من العمال، كما تميل المدارس إلى أن تكون على مستوى أحسن في المجتمعات التي يمتلك أفرادها درجة معقولة من الثروة وحيث يمتلك الفرد قدرا معقولا من الملكية.

وقد يبدو من النظرة الأولى أن الإنسان لا يستطيع أن يعمل الشيء الكثير إزاء هذه الظروف إلا أننا نعلم أن المجتمعات المحلية تتغير تغيرا سريعا مستمرا، فإننا نلاحظ في هذه المجتمعات أن الناس يتحركون في داخلها كما يتحركون في خارجها لسبب أو آخر، كما نلاحظ قيام منازل جديدة وظهور صناعات جديدة، ونلاحظ أيضا أن المساكن القائمة تتأثر بالوسائل الحديثة التي تمخض عنها تقدم الصناعة وتقدم العمل حتى أننا نرى أن بعض المساكن لم يعد مرغوبا لقدمه ورداءته.

والمثال الآتى يصور نوعا من التغيير الذي يمكن أن يحدث في المجتمع المحلى: عقب الازدهار الذي حدث خلال الحرب العالمية الأولى ترك عدد من الفلاحين مزارعهم ونزحوا إلى المدينة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في المدينة وإلى هبوط الثروة الزراعية في الريف، وأهمل الفلاحون مزارعهم نتيجة محاولتهم توفير ما لديهم من أموال حتى أنهم لم يهتموا بإصلاح مساكنهم وإصلاح أسوارها كما لم يهتموا بالوسائل التي تساعد على خصوبة أراضيهم.

ووجد الفلاحون والمستأجرون أيضا أنه من الصعب عليهم كسب قوتهم فترك معظمهم العمل، وأدى ذلك كله إلى ظهور جماعة من الشبان وكبار السن أيضا، الذين فقدوا كلا من المهارة والأمل في المدينة راغبين فيما يقدم لهم من إعانات.

وقد قررت الغرفة التجارية أخيرا أن تعمل شيئا نحو هذا الموقف، فعملت على إنشاء صناعة وعلى توفير مكان غير مقيد بضريبة لإنشاء هذه الصناعة، وظهرت في المدينة صناعة من هذه الصناعات التي تنجح في مثل هذه الظروف وشجع على ذلك توافر عدد ضخم من العمال غير المهرة، إلا أنه ظهرت الحاجة إلى عدد أكثر من العمال غير المهرة لأن كثيرا من هؤلاء الذين كانوا يحصلون على إعانات لم يعتبروا أنفسهم غير مهرة فكان لابد من استيراد عدد أكبر من هؤلاء العمال من جهات أخرى، فحضر أولئك وصحبتهم عائلاتهم الضخمة وسكنوا منازل رخيصة بل واستعملوا مساكن رديئة كانت تحتاج إلى تحسين، وقد أدت هذه الظروف كلها إلى فوائد جمة لأصحاب الأملاك كما أدت إلى ارتفاع

الأسعار في المحلات.

ولكن ما الذي حدث في المستوى التربوي لهذه الجماعة وما الذي حدث في المستوى المهني أيضا؟ لقد هبطا. وما الذي حدث للثروة الفردية وفي قيمة الملكية؟ لقد انخفضت. وما الذي حدث للمدارس؟ لقد ساءت أحوال المدارس لارتباط نوعها بما وجد من انحطاط في المستوى التربوى وفي المستوى المهنى وفي نصيب الفرد من الثروة.

دعنا نقارن هذه الحالة بما كان يجب أن تكون عليه إذا ما عالجنا الموقف بطريقة أخرى وبحل آخر. كان يجب على الغرفة التجارية أن تفكر في صناعة تشتمل على عمليات أكثر تعقيدا من هذه العمليات التي تتطلب عمالا غير مهرة، ومعنى هذا أنه كان عليها أن تفكر في عمليات صناعية تزيد في نشاط المدينة وتجعلها مكانا يصلح للمعيشة الراقية، وتضيف إلى مستواها الاقتصادى العام، وعندئذ كان يمكن للآباء في مثل هذه المدينة أن ستغلوا ما لديهم من عمال مهرة، وكان في إمكانهم تشجيع المدرسة على تدريب هؤلاء العمال المهرة.

ويلاحظ أيضا أنه إذا ما ازدهرت هذه الصناعة فإنها ستحتاج إلى أيدى عاملة ماهرة بدرجة أكبر مما تستطيع المنطقة المحلية أن توفره، ولاشك أن نتيجة كل هذا سوف تكون ارتفاع في المستوى التربوى وارتفاع في المستوى المهنى وزيادة في ثروة الفرد أيضا، وكان من الممكن أن يظهر هذا النهوض في هذه المستويات فيما يظهر من مساكن جيدة وفيما تدره هذه الصناعة الجيدة من ثروة وفي زيادة ثروة الفرد نتيجة ارتفاع أجور العمال، وقد نتساءل بعد ذلك، ما الذي يحدث بالنسبة للمدارس نتيجة كل هذا؟

سوف يتحسن نوع المدارس لارتباطه بكل هذه العوامل.

ومن ذلك نتبين أنه في إمكان قوة الشعب، عندما يعمل ككل أن تؤثر على نوع التغيير الذي يظهر في المجتمع المحلى، فإن ما رغب الشعب في تنمية مجتمع سليم بدلا من رغبته في الزيادة العدوية في السكان والصناعات، وإذا ما رغب في أنواع من الصناعات الجيدة وأنواع من المساكن الجيدة بدلا من إقامة أنواع كثيرة من الصناعات وأنواع كثيرة من العمل، فإن طبيعة المجتمع قد تتحسن على ممر السنين، وسوف يصحب ذلك أيضا تحسن المدارس.

المدارس والضرائب

بما أن المدارس تقوم على أساس الإدارة المحلية إلى حد كبير رغبة في المحافظة على إشراف الشعب عليها وقربه منها فإن تمويل المدارس يرتبط ارتباطا كبيرا بالمعونة المالية التي تتوافر لدى المجتمعات المحلية –أي أنها ترتبط بضريبة الملكية، غير أن ضريبة الدخل «الضريبة على الملكية» لا تعتبر مرنة فإنه إيرادها يعتبر ثابتا من عام إلى آخر، حتى أن أقصى ما تدره هذه الضريبة يعتبر محدودا إذا أمكن المحافظة على المستوى الاجتماعى والاقتصادى في المجتمع المحلى، إلا أن المدارس في هذا العصر المتغير، وفي هذا العصر الذي تظهر فيه وسائل متغيرة يجب ألا تتقيد بموارد الدخل المحدودة التي لم تعد تناسب إلا نوع من التربية من طراز تربية عام ١٩٠٠، ولبيان ذلك يمكن القول إنه لا توجد صناعة متطورة في مجتمعنا تلجأ إلى تقييد اتساعها وتحسين عملياتها واستغلال الموارد الجديدة عن طريق تمسكها بنظام مسك الدفاتر ونظام الميزانية الذي لم يعد يناسب التجارة الحديثة.

وقد حاولت المدارس التخلص من هذه القيود عن طريق استغلال موارد التمويل الأخرى، وقد حدث ذلك في بعض الولايات الأمريكية التي نظمت خطة تساعد على تقديم مساعدات متساوية إلى مدارس المناطق المحلية، ويمكن أن نبين ما تقوم به الولايات بالنسبة لتنظيم معونتها على النحو الآتى: يتوافر للولاية مصادر من الدخل غير هذه المصادر التي تأتى من ضرائب الملكية وحدها.

ومن هذ هالمصادر ضريبة الدخل، فتقوم الولاية بجمع ضرائب الدخل من المناطق المحلية ثم تقوم بتوزيع ما تجمع من هذا الدخل على هذه المناطق المحلية على شكل معونة تمنحها الولاية لمدارس هذه المناطق، وقد أدى ذلك إلى تخفيف الضرائب التي تفرض على الملكية في المناطق المحلية، كما أدى ذلك أيضا إلى إنفاق المال الزائد من هذه الضرائب من أجل تحسين المدارس في هذه المناطق المحلية نفسها.

وعلى الرغم من أن ضرائب الملكية المرتفعة تؤدى إلى خير المدارس وتحقق صالحها إلا أن الخبرة قد دلت على أن الناس يترددون في إحداث تغيرات في المدارس عندما ترتفع هذه الضرائب وذلك خوفا مما تتطلبه هذه التغيرات من أموال، ويظهر هذا الخوف حتى عندما لا تتطلب التغيرات المنتظرة إنفاق دولار إضافي آخر.

ويظهر الخوف من التغيير في صفوف الشعب في المجتمع المحلى نتيجة ارتفاع التقدير الأسمى للضريبة بصفة خاصة فقد تكون تقديرات أثمان الملكية منخفضة مما يؤدى إلى ارتفاع الضريبة نسبيا غير أن ما ينظر إليه دافعوا الضرائب هو التقدير الفعلى أو السعر الفعلى ذاته، فإذا كان هذا التقدير مرتفعا فإنه يثير الخوف من التغيير، ولهذا فإن المحافظة على صالح المدارس يدعو إلى أن يقوم تقدير أسعار الممتلكات على أساس قيمتها الحقيقية فإن ذلك يدعو إلى انخفاض التقدير الفعلى انخفاضا نسبيا مما قد يوفر حصيلة كافية.

ومن المهم بصفة خاصة ولاسيما عندما ننظر إلى حالة الضرائب في

المجتمع المحلى، أن نتأكد أن هذه الضرائب لا تستغل في اتجاهات غير مثمرة بالنسبة للقيم الاقتصادية والاجتماعية التي نريد تحقيقها نتيجة إيجاد مدارس جيدة، ففي بعض المجتمعات المحلية نجد أن ضريبة الملكية مثقلة بفوائد على الديون نتيجة القيام بتحسينات وأعمال لا يستطيع المجتمع المحلى القيام بها ولهذا فمن الأمور المهمة أن ندرك الأهداف التي نرغب في إنفاق الأموال من أجلها بحيث نرى مثلا: أيهما أكثر أهمية، اقتناء عدد أكبر من الحيوانات في حديقة الحيوانات أم شراء أحدث آلات الحريق أم توفير مدارس جيدة.

وإذا وجد في المجتمع المحلى أحدث المدارس، أو مدارس تسرع في اقتفاء هذه المدارس الحديثة أو مدارس تبطيء في اللحاق بها أو مدارس من النوع المتخلف، فإنه من الممكن النهوض بها جميعًا عن طريق العناية الدقيقة بالعوامل التي تساعد على إيجاد مدارس جيدة، ومعنى هذا الملاحظة الدقيقة لأنماط المجتمع وطرق نموه من حيث الاهتمام بأنواع الصناعات التي تظهر، ونوع المساكن الجيدة التي يمكن السماح بها، ومن حيث نصيب الفرد من الثروة ومن حيث العدالة في فرض الضرائب.

ويمكن أن يبدى جميع الناس اهتماما بكل هذه الأمور، فإذا وجد الناس في مجتمعهم المحلى، فرصة لتفهم معنى التربية القوية وما يمكنها أن تقوم به في المجتمع من خدمات، يجب على رجال العليم أن يدركوا أن اهتمام هؤلاء الناس وبصيرتهم تتجه نحو مشكلة تحسين المدارس، ويعتبر الوقت الذي تنظم فيه الميزانية بصفة خاصة الوقت الذي يمكن أن يوضع فيه تفكير الجماعة بالنسبة للتربية موضع الاختبار، ذلك أن وقت تنظيم

الميزانية وتخطيط السياسة المتصلة بها يشبه الوقت الذي نذبح فيه الذبائح من حيث سماعتنا للأصوات المرتفعة، ومع ذلك ينبغى أن تكون هذه الفترة فرصة يتعاون فيها أكثر المواطنين قوة واهتماما بالتربية من أجل رسم الخطط التي يمكن أن توفر مدارس جيدة في ضوء ما يتوافر لديهم من أموال وإمكانيات، إن ميزانية المدرسة تعتبر أهم أداة في يد الجماعة بالنسبة للسياسة التعليمية، فهي الأداة التي تساعد على وضوح الخطط التربوية، والكشف عن رغبات الجماعة وطرق تنفيذهاعلى نطاق واسع، ولهذا يجدر بالشعب أن ينظر إلى الميزانية على أنها الوسيلة التي يوفر بها الخدمات اللازمة للمدارس وذلك بدلا من أن ينظر إليها نظرة يشوبها الخوف والرعب باعتباره المسئول عن دفع الضرائب. ويستطيع مديرو المدارس أن يظهروا الحكمة وحسن التبصر في مثل هذا الموقف إذا ما ساعدوا أفراد الشعب على الاشتراك في تخطيط السياسة التربوية، ولهذا فإن الوقت الذي ترسم فيه سياسة الميزانية يعتبر الوقت الذي يجب أن يتقدم فيه مدير التعليم إلى الجماعة، وليس الوقت الذي يتراجع فيه.

المدرس الصالح

وهناك مجموعة أخرى من العوامل تؤثر تأثيراً قوياً على المدارس، وهذه العوامل تتصل بنوع هيئة التدريس، ما نوع المدرس الذي يجب أن يكون في المدرسة الحديثة؟ ما نوع الشخصية التي يجب أن تكون للمدرس الدقيق والموجه لنمو الطفل البطيء؟

يمتاز مدرس المدرسة الحديثة أولا وقبل كل شيء، بشخصيته الخصبة

وبإعداد الطيب وبإلمامه الواسع بالمعلوم والإنسانيات والأحداث الجارية، كما يمتاز بإعداده المهني العالي وبإلمامه بسيكولوجية التعليم، وبدرايته بتطبيق مباديء علم النفس، وبوعيه الشامل بالواجبات الاجتماعية الملقاة على عاتق التربية الحديثة، ويمتاز هذا المدرس أيضا بقدرته في الميادين الابتكارية، فهو يجد متعة في حياته إذ يعيش محترما في مجتمعه ويأخذ دورًا فعالًا في الأندية والجمعيات والمنظمات، فهو لا يعتبر طالب معرفة فحسب بل أنه يعتبر منتجًا أيضا إذ يعمل كمستشار للصناعة ويعمل أحيانا ككاتب، وأحيانا أخرى يعمل عملا فنيًا مهنيًا، ويظهر في بعض الأحيان كمحاضر وكمتحدث في الاجتماعات العامة وهو ينظر باستمرار إلى النهوض بطرق تدريسه وإلى تحسينها، هذا هو نوع الشخص الذي نرغب فيه لتوجيه أطفالنا الناشئين المتفتحين، ونجد مثل هذا الشخص في المدرسة الحديثة المتطورة [1] .

ويبلغ عدد الرجال نصف من يعمل في التدريس في المدرسة الثانوية، وإذا كان الغرض من المدرسة هو مجرد تدريس القراءة والكتابة والحسابة، وبعض الحقائق القليلة فإنه في إمكان أي شخص القيام بهذا العمل، أما إذا اشتملت أهداف المدرسة على إنماء الخلق فإن وجود رجال من طراز ممتاز

---

(1)لعل هذا يشير إلى ضرورة الاهتمام بمناهج معاهد إعداد المعلمين فإننا نحتاج في مصر إلى مدرس يستطيع أن ينهض بالعملية التربوية وبجميع عناصرها، ولا يتوفر ذلك إلا إذا كانت مناهج معاهد التربية ومعاهد المعلمين منوعة، تشجع الطالب على ممارسةأنواع النشاط الاجتماعى والرياض والعلمى وتعمل على تشجيع الهوايات وإنماء القيادات والزعامة عند الطلبة وتساعد أيضا على الاطلاع وزيادة الاهتمام بالأحداث الجارية والمسائل القومية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تحررت المناهج من قيود التخصص الجامد.

يصبح ضروريا ومفيدا لنمو البنين والبنات أيضًا، وبعبارة أخرى لا تعتبر المدرسة مؤسسة تقتصر هيئة التدريس فيها على النساء فقط.

إن عددًا كبيرًا من النساء متزوج، ولكنهن لا يدخرن مرتباتهن لإنفاقها عند الزواج، ذلك أنهن انخطرطن في مهنة التدريس باعتبارها مهنة، وليس من سياسة «مجلس التربية» اعتبارالتدريس «وظيفة إضافية» ثانوية، لا يفيد المرتب الذي تتقاضاه منها المرأة المتزوجة لأن في استطاعة زوجها أن يطعمها.

وليس في استطاعة كل من تلقى عددًا من المواد التربوية، أن يطبق منهجًا حديثًا في فصل دراسى، وكثيرًا ما تتردد الشكوى من أي صعوبة تطبيق التربية الحديثة يرجع إلى عدم توافر العدد الكافي من المدرسين الذين يمكنهم فهمها وتطبيقها، إلا أن ذلك يعد اعتذارًا أكثر منه سببًا، إذ عندما أرادت القوات المسلحة تنظيم برنامج تربوى، استعانت بأحسن المواهب التي وجدت في أمريكا، واستطاعت أن تقوم بذلك لأن كثيرًا من الناس اعتقدوا آنذاك أن التربية من أجل الحرب أمر مهم.

والآن: ما النتائج المتوقعة إذا ما اعتقد عدد كبير من الناس أن التربية من أجل السلم أمر مهم حقيقي؟ إن نوع المدرسين المطلوبين متوافر في جهات كثيرة ولكنهم لا يعلمون في التدريس بل يعملون في التجارة، وفي الإدارة الصناعية، وفي فن الإعلان، وفي الطب، وفي القانون، وفي عشرات من الميادين الأخرى التي تدر عليهم ما لا يمكنهم من العيش على مستوى معيشى أعلى من المستوى الذي تيسره لهم مهنة التدريس.

وقد برهنت الدراسات على صدق هذه الحقيقة إذا بينت أن المستوى المالي يعد أقوى العوامل تأثيراً على نوع المدارس، فقد درس ثلثمائة عامل من العوامل التي تؤثر على المدارس ووجد أن مقدار المال الذي تنفقه مدارس المنطقة على المدرسين والأجهزة والكتب، يعد العامل الوحيد المرغوب من بين كل هذه العوامل، والواقع أنه على الرغم من وجود مجموعة أخرى من الظروف الطيبة – التي قد تقوم مقام هذا العامل الوحيد إذا لم يتيسر وجوده – التي تساعد على إيجاد مدارس جيدة، فإن المدارس الحديثة كثيراً ما تظهر في المناطق المحلية التي تنفق على مدارسها بنسبة ١٨٠ دولارًا لكل تلميذ في العام «١»، ومع ذلك فإن مبلغ ١٨٠ دولارًا يعد الحد الأدنى لنصيب كل تلميذ ومن الأسلم أن يرتفع هذا الحد الأدنى إلى ٢٥٠ دولاراً.

أما مدرسة ١٩٠٠ فكانت مدرسة رخيصة، يمكن لأي فرد نال نصيبًا ضئيلاً من التدريب أن يشرف عليها ويديرها، كما أن العدد البسيط من المواد الدراسية التي كان يقوم تدريسها على عدد قليل من الكتب، لم يكن يتطلب كثيراً من الأجهزة والمعدات أو المصادر الحديثة للمعلومات، والمدارس التي تسير على نمط مدارس ١٩٠٠، تنفق على كل تلميذ حوالي ٧٥ دولاراً في السنة.

المدارس الحديثة ليست رخيصة

لابد من الاختبار بين نوعين من المدارس، فسواء أرغب الأمريكيون في مدارس ناقصة، رخيصة مضطربة، أم رغبوا في الإكثار من مدارس

تتكلف أموالا كثيرة نسبيا – وتصل إلى مستوى المدارس المتطورة، التي ابتدعت أدوات جديدة من أجل تربية الشباب، فعليهم أن يقوموا بنوع من الاختيار، إن مدير الأعمال أو رجل الصناعة يدرك أن التغيير يتكلف مالا، كما أن أي مؤسسة تميل إلى الأخذ بالاتجاه التكنولوجى الحديث في إنتاجها لا تتردد في استغلال أموال كثيرة من أجل إصلاح آلاتها، وتدريب عمالها، وإعادة تخطيط طرق إنتاجها، لأنها تعيش في عالم تقوم فيه الحياة على التنافس، وبالمثل فإن التربية التي تسير على سياسة التقتير، لا تستطيع أن تعد النشء لنظام اقتصادي كامل فعال، ولهذا فإن الناس يجب أن يختاروا بين أمرين، إما تمويل قليل ومدارس رخيصة تسير على تدريب ناقص غير سليم، وإما تمويل وافر كاف من أجل قيام تربية حديثة، وهذه هي المشكلة التي يجب أن نواجهها لأنها تقرر نوع الحياة التي سوف يحياها شبابنا، ويلاحظ أن الجيش لم يتردد في إنفاق مقادير خيالية من الأموال عندما احتاج إلى طيارين مدربين تدريبا تاما لكى يخوضوا غمار الحرب.

فإذا قررنا أن ما نريده للسلم هو مواطنين أذكياء يمتازون بالكفاءة الاقتصادية والخلق القوى، والقدرة على التكيف الشخصى، فإن الأموال التي نحتاج إليها لن تصل إلى ما وصلت إليه تكاليف التدريب من أجل الحرب.

إن الظروف السيئة التي توجد فيها المدارس المتخلفة، حيثما وجدت لا ترجع إلى خطأ الشعب فقط، فإن رجال التعليم أنفسهم، قد أبوا– بسبب بعض العوامل الخاصة – أن يربطوا نوع ما يقومون به من خدمة بمقدار المال الذي يحصلون عليه من وظيفتهم، وقد ترجع هذه الفكرة إلى

نظرة العصور الوسطى حيث كان الناس ينظرون إلى التدريس على أنه خدمة اجتماعية لا تقدر قيمتها بمال، حقا وجد، فيما مضى كثير من الفوائد السيكولوجية التي كان يشعر بها الفرد الذي يعمل في التدريس مثل: الشعور بالأمن، والاحترام، ومعاشرة الناس.. غير أن الظروف قد تغيرت الآن، فلم يعد على التدريس من الفوائد المالية ما عاد على ميادين النشاط الأخرى.

ومنذ عهد قريب، حدث في إحدى الولايات – التي تعد أضعف وأقل الولايات الثماني والأربعين في تمويل مدارسها والتي تتخلق فيها المدارس عن مدارس أمريكا جميعا– أن قام موظف يحدث الشعب بقوله «أنه من الأمور التي تسيء إلى مدرسينا الأفوياء ولا تتمشى مع خلقهم، أن يقال أنهم يقومون بعمل هزيل لأنهم يتقاضون مالا قليلا، وأنهم سوف يقومون بعمعل أفضل رغبة في الحصول على قدر أكبر من المال، وكان المتكلم راغبا في مال أكثر للمدرسين، إلا أن رغبته كانت من أجل العدالة والمساواة إذ قال: «دعنا نعطيهم مالا أكثر لأهم يستحقونه لما بذلوه من جهود منذ مدة طويلة».

يعد هذا الاستجداء غير سليم على الإطلاق، فإن المباديء التي تقوم عليها مشكلة المرتبات ليست ببساطة عبارة عن المساواة والعدالة بالنسبة للمدرسين.

فإ, هذه المباديء تشمل، أولا وقبل كل شيء، كفاءة المدارس وقدرتها على التطور والتكيف اللذان لا يمكن تحقيقهما بدون مدرسين

يتقاضون مرتبات كافية، فنحن ننفق على المدرسين أموالا لأننا نرغب في مدارس أحدث وأكفأ، وإذا ما أنفق على المدارس بسخاء أكثر فلن تظهر المساومة حولالتمسك بمدرسين غير أكفاء، وغير منتجين، إذ يمكن عندئذ عزل هؤلاء وإحالتهم إلى المعاش رغبة في تحقيق الخير لأطفالنا، ويظهر من ذلك أن المدرس الذي كان يتقاضى في العام الماضى مبلغ ٢٥٠٠ دولار سوف يختلف في هذا العام إذا ما تقاضى ٣٠٠٠ دولار فإن مبلغ الخمسمائة دولار الذي يفيض لديه بعد إشباع قوته سوف يجعل منه شخصاً ثرياً، وسيسلك طرقاً جديدة لم يكن يستطع أن يسلكها من قبل، سيشترك في مجلات لم يكن يستطع شراءها من قبل، وسوف يقوم برحلة كان قد عزم على تنفيذها منذ سنين ماضية، وسيشترى الكتب التي كان يرغب في الحصول عليها دائماً.

وقد ينفق هذا المدرس مثل هذا المبلغ في نواحى أخرى مثل دفع الرسوم التي كانت تثقله أو سداد دين معين، وسوف ينعكس كل هذا في عمله فإن المدرس الذي يعيش في قلق لا يكون مستريحًا في عمله مع الأطفال الصغار.

وتقرير هذا الاتجاه يوجد، لحسن الحظ، بين أيدى الشعب، فإن الإشراف على المدارس لازال قريبا من الشعب، فليس من الضروري أن يترك تقرير هذا الاتجاه في أيدى السلطة المركزية، فالشعب يستطيع أن يعمل إذا أراد العمل، والشعب الأمريكى مشهور بقدرته على الحصول على ما يريد.